التحديات التي تواجه البحث العلمي بكليات العلوم الانسانية بجامعة السلطان قابوس

خلفان بن زهران❖
عبدالله بن حمود الصارمي❖❖

المقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء واقع البحث العلمي في كليات العلوم الإنسانية بجامعة السلطان قابوس، والمعوقات التي تحد من تطوره، ومن ثم الوصول إلى استخلاص الآراء المقترحة للارتقاء به. تبنت الدراسة منهج البحث النوعي من خلال إجراء مقابلات مفتوحة مع عدد من الأساتذة والباحثين في الكليات المعنية. وقد أظهرت النتائج أنه على الرغم من كثرة الشكوى والتذمر من مستوى البحث العلمي بجامعة السلطان قابوس، فإن نسبة كبيرة من الباحثين (يقرب من نصف أفراد العينة) يشعرون بنوع من الرضا لمستوى البحث العلمي الذي حققته كلياتهم. أما أصحاب وجهة النظر الأخرى والمتمثلة في ضعف الإنتاج العلمي في كلياتهم، فيرون أن البحث العلمي لم يصل إلى مستوى الطموح الذي يتطلعون إليه.

تجلت أبرز معوقات البحث العلمي في كثرة الأعباء التدريسية والمهام الإدارية للأكاديميين، إضافة إلى ضعف الإمكانات الموفرة للبحث كالمصادر العلمية والبرامج المستخدمة في إعداد البحوث و إدارتها، وضعف الحوافز التشجيعية وكثرة الالتزامات الاجتماعية، ونقص المجلات العربية وعدم انتظام صدور بعضها،

❖ أستاذ مساعد، قسم دراسات المعلومات، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس.
❖❖ مشرف تدريب، قسم دراسات المعلومات، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس.

وضعف التقدير الاجتماعي لطبيعة الأبحاث في العلوم الإنسانية. أما الحلول المقترحة للتغلب على المشكلات المذكورة فتمثلت في تعزيز الدعم المالي والمعنوي وتخفيف الأعباء الإدارية والتعليمية عن أعضاء هيئة التدريس، وتشجيع اللقاءات العلمية والمؤتمرات والاهتمام بالنشر العلمي من خلال إصدار المجلات العلمية المتخصصة بصورة منتظمة، وإيجاد برامج تدريبية خاصة في البرامج المستخدمة في تحليل البيانات وفي مناهج البحث، ووضع خطة بحثية للجامعة، وتطوير أبحاث طلبة الدراسات العليا، واستقطاب الباحثين المتميزين من مختلف التخصصات، والتعاون مع مختلف الجهات داخل البلاد وخارجها في مجال البحث العلمي والدعوة إلى إقامة مؤتمرات وأبحاث مشتركة.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي؛ كليات العلوم الإنسانية؛ جامعة السلطان قابوس؛ الجامعات والبحث العلمي

تمهيد:

يعتبر البحث العلمي من أهم الركائز التي تعتمد عليها المجتمعات المختلفة لبناء أنشطتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كافة على أسس علمية متينة منبثقة من الإطار المعرفي للمجتمع ومنسجمة مع التقدم العلمي للمجتمعات الأخرى، فالدراسات العلمية المبنية على مناهج علمية رصينة لها أهميتها البالغة في تشخيص المشاكل واقتراح الحلول المناسبة، بالإضافة إلى التطوير النوعي والكمي للمنتجات والخدمات وتدعيم الوضع التنافسي للمؤسسات في الوقت الذي تشهد فيه درجة عالية من المنافسة والحركة (البريدي، ٢٠١١م). ومن هذا المنطلق فقد حظي مجال البحث والمعرفة باهتمام كثير من دول العالم التي أنشأت هيئات أو وزارات خاصة لدعمه وتطويره، إيمانًا منها بدوره في دفع عجلة التنمية وتقديمه للأفكار الإبداعية التي تساهم في تطور الحياة الإنسانية وابتكاره للحلول العملية للمشاكل التي قد تعوق تقدمها وازدهارها.

وتقع على الجامعات وغيرها من المؤسسات المعنية بالبحث العلمي والتعليم العالي مسؤولية كبرى لقيادة برامج التطوير والتحديث في المجتمع في مجالات التعليم والتدريب وبث الوعي المعرفي والذي بدوره لا يمكن تحقيقه الا من خلال منظومات متطورة من ركائز البحث العلمي ومقوماته. وعلى الرغم من كل ذلك فإن الاهتمام

بالبحث العلمي في العالم العربي ما يزال دون مستوى طموحات الباحثين والقائمين عليه، إذ إن نسبة الإنفاق عليه لم تتجاوز ٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية مقابل نسب تقترب من ٤٪ في دول أخرى كالسويد وفنلندا (قاسم، ٢٠١١).

مشكلة الدراسة:

حظي البحث العلمي في السنوات الأخيرة باهتمام كثير من دول العالم التي أنشأت هيئات أو وزارات خاصة لدعمه وتطويره، وذلك بعد أن كان حكرًا على الدول المتقدمة. ومن هذا المنطلق فإن الجامعات وغيرها من المؤسسات المعنية بالبحث والتعليم العالي أصبحت ملزمة بتطوير الخدمات التي تقدمها للمجتمع في مجالات التعليم والتدريب وبث الوعي المعرفي، استنادًا إلى منظومات متطورة من ركائز البحث العلمي ومقوماته. وعلى الرغم من كل ذلك فإن هناك كثيرًا من الشكاوى وضعف الرضا من قبل الباحثين عن تدني مستوى البحث العلمي في مجتمعاتنا العربية. وتعتبر جامعة السلطان قابوس المؤسسة الرائدة في سلطنة عمان لخدمة التعليم العالي والبحث العلمي، فقد مر على إنشائها أكثر من ربع قرن من الزمان شهدت السلطنة خلالها كثيرًا من الإنجازات العلمية، ومن أبرزها إنشاء مجلس البحث العلمي عام ٢٠٠٥ بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٥/٥٤ لتوفير كافة الوسائل المتاحة المادية منها والمعنوية لرفد البلد بالإنجازات العلمية الجادة في مختلف شئون الحياة (مجلس البحث العلمي، ٢٠١٠م).

وعلى الرغم من التطوير والتحديث الذي شهدته جامعة السلطان قابوس منذ إنشائها إلا أن الشكوى من تدني مستوى البحث العلمي فيها ما تزال حديث المختصين من أكاديميين ومهنيين وغيرهم. وربما تكون هذه القضية أكثر وضوحًا لدى المنتسبين لكليات العلوم الإنسانية لضعف التمويل ومحدودية القدرة للحصول على دعم خارجي لمشروعاتها البحثية. وبذلك نرى أن الحاجة ماسة إلى تقصي التحديات التي تواجهها هذه الكليات في سعيها إلى تطوير البحث العلمي وتحد من قدرة منتسبيها في رفد المجتمع بالأبحاث الجادة التي يمكن أن تسهم في تنميته وحل مشاكله.

أهداف الدراسة وأسئلتها:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى المشكلات التي تعوق البحث العلمي في

كليات العلوم الإنسانية بجامعة السلطان قابوس (كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وكلية التربية، وكلية الحقوق) وتحدّ من فاعليته في تطوير مناهج التعليم وخدمة المجتمع، وذلك من وجهة نظر المهتمين بالبحث العلمي في هذه الكليات. وبالتالي تلمس السبيل الأمثل نحو الحلول العملية التي تحد من تلك المعيقات وتسهم في تطوير البحث العلمي بما يحقق أهداف جامعة السلطان لتحسين مستوى التعليم وخدمة المجتمع على حد سواء. ولتحقيق ذلك فإن هذه الدراسة تسعى إلى الإجابة عن الأسئلة البحثية الآتية:

١- ما واقع البحث العلمي في كليات العلوم الإنسانية بجامعة السلطان قابوس؟

٢- ما التحديات التي تواجه الباحثين وأعضاء الهيئة الأكاديمية بكليات العلوم الإنسانية بالجامعة في إنجاز أبحاثهم العلمية؟

٣- ما الحلول التي يراها الباحثون لمشكلات البحث العلمي في كلياتهم، وتسهم في رفع مستوى أبحاثهم ودراساتهم؟

الدراسات السابقة:

من أبرز المشكلات التي يواجهها الباحث العربي هي تتبعه للإنتاج العلمي المنشور باللغة العربية في مجال بحثه. فقواعد البيانات وخدمات التكشيف والاستخلاص المتوافرة لا تكاد تخدم إلا جزءًا يسيرًا من منتجات البحث العلمي العربي في بعض التخصصات، وتكاد تكون معدومة في تخصصات أخرى. ومن هنا فإن الباحث عادة ما يلجأ إلى مصادر عامة كمحركات البحث على الشبكة العالمية للمعلومات، أو فهارس المكتبات، وربما سؤال أهل الخبرة والاختصاص. وفي أحيان كثيرة لا يجد الباحثون بدًّا من اللجوء مباشرة إلى المجلات العلمية في تخصصاتهم لاستعراض أعدادها عددًا عددًا علهم يظفرون بنزر يسير مما يبحثون عنه. ولهذه العقبات في حقيقة الأمر تأثيرها السلبي على الباحث بل وعلى نتائج بحثه أيضًا، حيث إن عدم قدرته الوصول إلى الدراسات المنجزة سابقًا في موضوع دراسته سيجعله غير قادر على تحديد المشكلات التي يبحثها بدقة، ومن ثم مدى قدرته على إيجاد حلول علمية لها، مستندة على رصيد قوي من الأدب المنشور ورؤية تحليلية واضحة من الباحث.

وأخذًا بعين الاعتبار العقبات الموضحة أعلاه، فإن هذا البحث حاول الإفادة من كل الوسائل المتاحة للبحث العلمي مثل LISA وArabic LISA وGoogle scholar. إضافة إلى المجلات العلمية المتخصصة. ورغم ذلك فإن الدراسات التي تمكن الباحثان من الحصول عليها كانت قليلة جدًا، خاصة تلك التي تعالج موضوعات متعلقة بالسلطنة والدول المحيطة بها. وفي المجمل فإن الدراسات التي توصلا إليها تشير إلى ضعف البحث العلمي في العالم العربي بصفة عامة، وتخلفه كمًا وكيفًا عن الدول المتقدمة بل وعن دول الجوار خاصة. ففي دراسة قامت بها منظمة المجتمع العلمي العربي (٢٠١١م) لتحليل واقع البحث العلمي في الوطن العربي واستشراف مستقبله توصلت إلى أنه بينما كان إنتاج العالم العربي من الأبحاث العلمية عام ٢٠٠٠ يفوق كلا من تركيا و إيران مجتمعتين، حيث بلغ ٨٦٦٧ ورقة علمية منشورة، مقابل أقل من ١٦٠٠ ورقة لإيران و٥٨٤٤ ورقة لتركيا، فإنه تراجع عام ٢٠١١ ليكون أقل من الإنتاج التركي وأكثر من الإنتاج الإيراني بفارق ضئيل، على الرغم من أن تعداد سكان العالم العربي يفوق ضعف سكان الدولتين معًا.

وفي دراسة له عن تحديات البحث العلمي العربي في ضوء الأزمة العالمية على الصناعات المعرفية في العالم العربي، خلص قاسم (٢٠١١م) إلى أن مساهمة العالم العربي من النشر العلمي العالمي بلغ ١,١ ٪، وأن نسب الاستشهادات المرجعية للورقة العلمية الواحدة لم تصل إلى ١٪ مقابل ٣,٨٪ في الولايات المتحدة الأمريكية و١,٥١٪ في كوريا الجنوبية. وقد أرجع الباحث ذلك إلى عدد من التحديات التي تواجه الباحث العربي من أهمها: الافتقار إلى الرؤية الواضحة، وضعف التشريعات المتعلقة بالمجال، إضافة إلى ضعف الدعم المالي الذي لم يتجاوز ٠,٢٪ من إجمالي الناتج القومي في العالم العربي. كما أشار إلى تحديات اجتماعية تحول دون اعتبار الكفاءة هي المعيار الأساسي لاختيار الباحثين ومن في حكمهم. أما البريدي (٢٠١١م) فقد خلص في دراسة له عن المظاهر والمعوقات المؤدية إلى ضعف الإنتاج البحثي الإبداعي في العالم العربي إلى تحديد ثلاثة مظاهر أساسية تقف حائلاً في سبيل البحث العلمي هي: ضعف الإبداع في بناء النظريات

والنماذج العلمية الحديثة؛ غلبة النمط الكمي في البحث العربي؛ وضمور الإبداع المصطلحي. إلا أن التحديات الكبرى للبحث العلمي في الوطن العربي حسب رأيه تتمثل في: عدم الانبثاق من الإطار الحضاري العربي الإسلامي؛ افتقار الإطار المعرفي (الأبستمولوجي) الإسلامي؛ وضعف مستوى "الأنفة الثقافية"، وهو مفهوم يقصد به مستوى قناعة وقبول الأكاديميين العرب ثقافيًا وحضاريًا ونفسيًا لتبني نماذج ونظريات فلسفية ومعرفية لا تتناغم مع المركب الحضاري العربي الإسلامي.

وفي الحقيقة فإن هناك كثيرًا من الدراسات التي حاولت تشخيص المشكلات والتحديات التي يواجهها البحث العلمي في العالم العربي. وقد كان لغياب الرؤية الواضحة والأولويات البحثية نصيب كبير من تأخر البحث العلمي في العالم العربي (الهيثي، ١٩٩٩م؛ قنوع، ٢٠٠١؛م دودين، ٢٠٠٨م)، إضافة إلى عدم ربط الأبحاث العلمية بخطط التنمية في المجتمع وعدم تفعيل نتائجها في واقع الحياة العملية لتطوير الأداء وتحسين الإنتاج (دودين، ٢٠٠٨؛ البريدي، ٢٠١١). يضاف إلى ذلك ضعف البنية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وتدني التقدير الاجتماعي لأهمية البحث العلمي وما يقدمه من خدمات للمجتمع (مرسي، ١٩٩١م؛ البيلي، ١٩٩٣م). ويلخص البرغوثي وأبو سمرة (٢٠٠٧م) المعوقات الرئيسة للبحث العلمي في العالم العربي في أمرين رئيسين هما: الافتقار إلى سياسة راعية لمسيرة البحث العلمي، مما أدى إلى ظهور أبحاث غير عملية ولا تخدم المجتمعات العربية؛ والأمر الآخر إحباط كثير من الباحثين وقلة اقتناعهم بالبحث العلمي لقلة الدعم ومحدودية وضع الأبحاث موضع التنفيذ، إضافة إلى ما يعانيه الباحثون من أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعات من كثرة الأعباء التدريسية.

ويرى Al-Zeer (2010) أن الباحث في العالم العربي يواجه بمعوقين رئيسين يتمثلان في عدم وجود الحافز للبحث، ومنعه من إبراز شخصيته من خلال بحثه، وذلك لأن البحث العلمي غالبًا ما ينشأ في الوطن العربي من خلال طلبة الدراسات العليا بالجامعات. ويجد كثير من هؤلاء الطلبة أنفسهم منجرين إلى تقديم مستوى من البحث يتوافق مع رغبات أساتذتهم ومقيمي

أبحاثهم، مما يعني أنهم ينسخون أفكار ودراسات الآخرين دون أن تظهر شخصيتهم في البحث من خلال التفسير والتحليل. بل إن كثيرًا من المشرفين يحيلون تلاميذهم إلى كتب ودراسات لهم كمصادر ذات قيمة علمية تفوق نظيراتها في المجال، وهو ما يجعل عملية الإشراف عملية تسويقية لأبحاث المشرف ودراساته.

ولعل الاهتمام بالتعليم أكثر من البحث العلمي يعتبر سمة مشتركة للجامعات في الدول النامية، وهذا ما أشار إليه Lodhi (2012) عند بحثه للثقافة البحثية في الجامعات الباكستانية، حيث أشار إلى أن الدراسات التي استعرضها تشير إلى أن الجامعات في البلدان النامية تمتلك تقاليد راسخة في التعليم لكنها لا تمتلك ثقافة بحث قوية. ومن جانب آخر فقد أوضح أن ضعف قدرة الأكاديميين على إنتاج الأبحاث وضعف الإدارة كانا من الأسباب الرئيسة لضعف التعليم في جامعات القطاع العام في باكستان، طبقا لهيئة مختصة بتحسين التعليم العالي في البلاد أنشئت عام ٢٠٠٢م. وعلى أثر ذلك أنشأت مؤسسة تطوير التعليم العالي (Higher Education Commission) التي عملت فورًا إلى وضع خطط قصيرة، متوسطة، وطويلة المدى لرفع معايير البحث العلمي في التعليم العالي في البلاد، كان من نتيجتها زيادة المنشورات العلمية من ٨١٥ عام ٢٠٠٢ إلى ٢٤٩٥ عام ٢٠٠٨. وهذا الكلام ينطبق أيضًا على الجامعات العربية التي ما يزال معظمها مؤسسات حديثة المنشأ. ومع أنها حققت نقلة علمية متقدمة في التعليم، إلا أنها لم تصل إلى إحداث الأثر المطلوب في أهداف التعليم العالي الأخرى وخاصة في مجال البحث العلمي. فقد أمنت الجامعات العربية لمجتمعاتها عددًا كبيرًا من المختصين في مجالات الحياة كافة، لكنها لم تتمكن من تحقيق التقدم المطلوب في مجال البحث العلمي وإقامة مراكز بحثية متخصصة (الكفري، ٢٠٠٣م).

وبهذا فإن الدراسات التي استعرضت تكاد تجمع على أن البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحث العلمي في العالم العربي يواجه بعدد من الصعوبات والمشاكل المادية والبشرية، إضافة إلى عدد من العوامل الاجتماعية والثقافية. وقد أثر ذلك بشكل ملحوظ ليس فقط على قدرة الجامعات العربية في الإسهام في النهضة العلمية العالمية

من ناحية الكم والكيف، بل تعداه إلى جودة المنتجات البحثية في المنطقة. ففي تقريره لشهر نوفمبر ٢٠١١م، أوضح مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمصر أن واقع البحث العلمي في البلد مازال يعاني عددًا من المعوقات التي تحول دون وصوله إلى مستوى الجودة التي وصلت إليها الدول المتقدمة والصاعدة ومنافستها، ففي عام ٢٠١١م بلغ مؤشر جودة البحث العلمي في مصر ٢,٨ لتمثل بذلك المرتبة ١١٣ من بين ١٤٢ دولة، تصدرتها إسرائيل التي جاءت في المركز الأول تلتها سويسرا ثم الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي سلطنة عمان وجدث ثلاث دراسات تناولت مجالات تتحدث عن واقع البحث العلمي في السلطنة والتحديات التي تعترض تقدمه. إحدى هذه الدراسات قدمتها الهنائي(٢٠٠٩م) لمؤتمر فيلاديلفيا الدولي الرابع عشر والمخصص لمناقشة ثقافة التواصل، وتناولت فيها دور مراكز البحث العلمي في السلطنة في تفعيل التواصل العلمي بين الباحثين. ومن ضمن النتائج المهمة في الدراسة أن هناك تسعة مراكز بحثية تضمها جامعة السلطان تمثل حلقات للتواصل بين الباحثين في عمان وبينهم وبين نظرائهم من الدول الأخرى، وذلك إضافة إلى الدور الذي قام به مجلس البحث العلمي منذ نشأته عام ٢٠٠٥م من إثراء للحركة العلمية في البلد ودور واضح للتواصل بين الباحثين من خلال المؤتمرات التي ينظمها. أما البحث الثاني فقد خصصه عبدالوهاب (١٤٣٠هـ) لمناقشة الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي وتحدياتها بسلطنة عمان. وقد أشار الباحث إلى أن تأخر التجارب البحثية في عمان، يرجع إلى تأخر تأسيس برامج الدكتوراة بجامعة السلطان قابوس، ومع ذلك ووفقًا لرأي الباحث فإن الجامعة قد خطت خطوات حثيثة في تنظيم البحث العلمي وربطه بقضايا الإنتاج والابتكار معللاً ذلك بإنشاء مراكز بحثية متخصصة في مجالات العلوم المختلفة. إضافة إلى التمويل المقدم لعدد من الأبحاث فاق عددها ٧٠٠ منحة بحثية كان من نتيجتها الحصول على براءات اختراع في علوم الأغذية والكيمياء والهندسة الإلكترونية والمياه. إلا أن الدراسة كشفت في المقابل عن ضعف مستوى شراكة مؤسسات القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، وكذلك ضعف الوعي المجتمعي بأهمية البحث العلمي

ودوره في التنمية، إضافة إلى انخفاض درجة استفادة قطاعات الأعمال من خدمات البحث العلمي ونتائج الأبحاث. أما الدراسة الثالثة فقد تناولت بالتحليل معوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس، فقد تتبع كاظم والجمالي (٢٠٠٤م) مسار البحث العلمي بالجامعة بدءًا من إنشاء عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي عام ١٩٩٩ ومن ثم افتتاح المراكز البحثية المتخصصة تباعًا. وقد خلصت الدراسة إلى أنه رغم وجود البنية التحتية للبحث العلمي ممثلة في المراكز سابقة الذكر، فإن هناك معوقات للبحث العلمي بالجامعة، وهي: معوقات تتعلق بأعباء الباحث، ومعوقات تتعلق بقلة المادة العلمية، وأخرى تتعلق بالنشر والتحكيم، إضافة إلى المعوقات الإدارية.

ويأمل الباحثان أن يسهم هذا البحث في سد جزء من فجوة نقص الدراسات في المجال كمًا وكيفًا، وأن يفتح لجامعة السلطان قابوس بابًا للتنمية والتطوير مستندًا على أسس واضحة من خطوات البحث العلمي من خلال تشخيص المعوقات التي يواجهها الباحثون بالجامعة والسبل الكفيلة للتغلب عليها وتجاوزها.

منهج البحث وأدواته:

تعتبر هذه الدراسة استكشافية، فهي تهدف، كما ذكر سابقًا، إلى الوقوف على واقع البحث العلمي وتقصي العقبات التي تواجهه وتقف عائقًا أمام تطوره وتحسينه في كليات العلوم الإنسانية بجامعة السلطان قابوس، وذلك من وجهة نظر المهتمين به والقائمين عليه من أكاديميين وباحثين. وللطبيعة الاستكشافية للبحث فقد رأى الباحثان أن المنهج النوعي هو الأنسب لها، لما له من قدرة للحصول على معلومات وبيانات موسعة من أفراد عينة الدراسة يمكن من خلالها فهم مشكلة البحث وبالتالي تلمس الحلول العملية لها. ويؤيد ذلك ما ذهب اليه Silverman (2005) من أن المنهج الاستكشافي هو الأنسب عندما يهدف الباحث إلى اختبار ظاهرة جديدة، أو التطرق إلى موضوع لم ينل حقه من الدراسة من قبل، و هو ما ينطبق على هذه الدراسة. كما أن اعتماد هذه الدراسة على خبرة الأشخاص المشاركين فيها ومدى فهمهم لمشكلة البحث من خلال معايشتهم لها فإن البحث النوعي يعتبر الأنسب لتطبيقه عليها، وهو ما يتفق مع وجهة نظر Yates (2004)، القاضية

بأن فهم مشكلة الدراسة من الأفراد المعايشين لها هو أحد أهداف البحث النوعي.

ولذلك فقد اختير أسلوب المقابلة المفتوحة منهجًا لجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة، لأنه يسمح للمشاركين بطرح وجهات نظرهم بحرية تامة مما يمكن الباحث من فهم القضية موضوع البحث بشكل أفضل كما أوضح أوبنهاين (Oppenheim, 2001). وبعد استعراض الدراسات السابقة وتحليلها للإفادة مما بُحِثَ سابقًا، والنظر في ما يمكننا الإضافة إليه فقد صممت استمارة المقابلة وأسئلتها والتي جاءت في أربعة أجزاء: الجزء الأول خصص للبيانات الشخصية للمشارك كالكلية التي ينتسب إليها، والمؤهل والدرجة العلمية وسنوات الخبرة؛ أما الجزء الثاني فكان لاستكشاف الاهتمامات البحثية لدى المشارك والصعوبات التي تواجهه حيالها؛ والجزء الثالث عن رؤيته لواقع البحث العلمي بكليته والتحديات التي تقف عائقًا أمامه؛ أما الجزء الأخير فقد خصص للحلول والمقترحات التي تساعد الجامعة في التغلب على المشكلات التي تواجهها في قضية البحث العلمي كما يراها المشاركون في الدراسة.

جمع البيانات:

كانت مرحلة جمع البيانات الخطوة التالية بعد تصميم أداة البحث. ولتحقيق ذلك فقد كان لابد من الحصول على الإحصاءات الضرورية للمهتمين بالبحث في الكليات موضوع الدراسة. وأظهرت النتائج التي تم استقاؤها من جداول الإحصاءات بموقع الجامعة الإلكتروني أن عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية في كليات العلوم الانسانية بالجامعة يبلغ ٤٣٢ عضوًا موزعين على أربع كليات هي: كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ١٧٠ عضوًا؛ كلية التربية ١٣٧ عضوًا؛ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٨٧ عضوًا؛ وكلية الحقوق ٣٧ عضوا (انظر الجدول رقم ١). اختير ١٠٪ من مجتمع الدراسة ليمثلوا العينة المستهدفة للحصول على المعلومات منها، إلا أن الصعوبات التي واجهت علمية جمع البيانات والمتمثلة في ضعف استجابة بعض أفراد العينة أدت إلى تقليص النسبة وتفاوتها من كلية إلى أخرى. و مع ذلك فان العينة الفعلية التي تمت مقابلتها بلغت ٤٠ مشاركًا من مختلف الكليات ممثلة ٩,٣٪ وهي قريبة جدًا من النسبة المستهدفة.

الجدول رقم (١) أعضاء الهيئة الأكاديمية بكليات العلوم الانسانية

الكلية	عدد أعضاء الهيئة التدريسية		المجموع
	عماني	وافد	
الآداب والعلوم الاجتماعية	٩٢	٧٨	١٧٠
التربية	٨٦	٥١	١٣٧
الاقتصاد والعلوم السياسية	٥٠	٣٧	٨٧
الحقوق	٢٥	١٣	٣٨
المجموع	**٢٥٣**	**١٧٩**	**٤٣٢**

ويوضح الجدول رقم (٢) توزيع أفراد العينة حسب الكليات المختلفة. ويتضح منه تصدر كلية الآداب والعلوم الاجتماعية قائمة الكليات المشاركة بـ ١٦ عضوا ممثلين نسبة ٩,٤٪ ؛ كلية التربية ١٤ عضوا بنسبة تعدت العشرة بالمائة بقليل؛ كلية التجارة والاقتصاد ٧ أعضاء بنسبة ٨٪؛ وكلية الحقوق ٣ أعضاء بنسبة قاربت الثمانية بالمائة أيضًا. أعطي لكل مشارك رمز (رقم) يشير إليه في جهاز التسجيل لتجنب كشف هوية المشاركين، وقد استخدمت هذه الرموز عند الاستدلال برأي لأحد المشاركين في نص الدراسة، وذلك لضمان الدقة في إسناد الفكرة لصاحبها.

الجدول رقم (٢) عينة الدراسة

الكلية	مجتمع الدراسة	العينة	النسبة
الآداب والعلوم الاجتماعية	١٧٠	١٦	٩,٤٪
التربية	١٣٧	١٤	١٠,٢٪
الاقتصاد والعلوم السياسية	٨٧	٧	٨٪
الحقوق	٣٨	٣	٨٪
المجموع	**٤٣٢**	**٤٠**	**٩,٣٪**

تحليل البيانات:

تضمنت أداة جمع البيانات أربعة أجزاء، أولها هدف إلى جمع بيانات عامة عن المشاركين في المقابلات، أما الأجزاء الثلاثة الأخرى فهدفت إلى الحصول على إجابات نوعية لأسئلة الدراسة. وقد روعي هذا التقسيم في عملية تحليل البيانات. اتضح من خلال تحليل الجزء الأول (الجدول رقم ٣) أن هناك تفاوتًا بنسب ضئيلة في أعداد ونسب المشاركين في الدراسة من كلية إلى أخرى فبينما بلغ العدد ١٦ مشاركًا بنسبة ٩,٤٪ من إجمالي عدد أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الآداب والعلوم الاجتماعية و١٤ مشاركًا بنسبة تعدت ١٠ ٪ في كلية التربية، فإنه انخفض إلى ما يقرب من ٨٪ في كل من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وكلية الحقوق. ويعود السبب في ذلك إلى أن عددًا من أعضاء الكلية الأولى فضلوا الإجابة كتابة عن أسئلة المقابلة إلا أنهم لم يسلموها بعد ذلك، أما الكلية الأخرى (الحقوق) فكان انخفاض الاستجابة لصعوبة التواصل مع أعضاء هيئة التدريس بها بسبب ظروف انتقالها من مبناها خارج الحرم الجامعي في فترة جمع بيانات البحث.

الجدول رقم (٣) البيانات العامة لعينة الدراسة

الكلية		الآداب والعلوم الاجتماعية	الاقتصاد والعلوم السياسية	التربية	الحقوق	المجموع
النوع	ذكور	١٤	٥	١٣	٢	٣٤
	إناث	٢	٢	١	١	٦
المؤهل	دكتوراة	١٤	٧	١٤	٣	٣٨
	ماجستير	٢				٢
الدرجة العلمية	أستاذ	١		١		٢
	أ. مشارك	٢		٥		٧
	أ. مساعد	١٠	٧	٨	٣	٢٨
	مدرس	١				١
	باحث	٢				٢

الكلية		الآداب والعلوم الاجتماعية	الاقتصاد والعلوم السياسية	التربية	الحقوق	المجموع
سنوات الخبرة	١- ٥ سنوات	٥	١	٣	١	١٠
	٦- ١٠ سنوات	٥	١	٢		٨
	١١- ١٥ سنوات	٤	٢	٤	٢	١٢
	١٦ سنة فأكثر	٢	٣	٥		١٠
المجموع		**١٦**	**٧**	**١٤**	**٣**	**٤٠**

ويوضح الجدول أن نسبة المشاركين من الذكور أعلى بكثير من الإناث، وهو ما لا يعكس النسبة الحقيقية لهؤلاء في مجتمع الدراسة. أما التفاوت من ناحية المؤهل الأكاديمي فيعتبر منطقيًا إذا علمنا أن أكثر أعضاء الهيئة التدريسية بكليات الجامعة من حملة الدكتوراة. وينطبق ذلك على الدرجة العلمية أيضًا التي تشير إلى أن المشاركين من أصحاب درجة أستاذ مساعد أكثر من ضعف عدد المشاركين من الدرجات العلمية الأخرى. فباستثناء كلية التربية التي بلغ عدد المشاركين منها من درجة أستاذ مشارك ٥ أعضاء مقابل ٨ أعضاء لأستاذ مساعد، فإن الكليات الأخرى تركز مشاركوها بدرجة أساسية في خانة أستاذ مساعد بينما كانت مشاركات الفئات الأخرى محدودة للغاية.

أما متغير الخبرة العملية فيعكس مدة العمل التي قضاها المشاركون في جامعة السلطان قابوس، وهو يظهر نسبًا وأعدادًا متقاربة بين المشاركين في المجمل على الرغم من التفاوت الملحوظ في بعض الكليات. وتركزت النسبة الأعلى (أكثر من نصف عدد المشاركين) لذوي الخبرة الذين تعدت سنوات عملهم بالجامعة ١٠ سنوات. و بلغ عدد الذين تراوحت سنوات خبرتهم بين السنة الواحدة والخمس سنوات مشكلة ٢٥٪ من افراد العينة، وقريبًا من ذلك الفئة التي عملت لمدد تتراوح بين الست والعشر سنوات مشكلة نسبة ٢٠٪. ويتضح من ذلك أن عينة الدراسة تضمنت أعضاء بلغوا من الخبرة ما يكفي للتعرف إلى أنظمة الجامعة المتعلقة بالبحث العلمي، وخبروا التسهيلات التي وضعت للرقي به، والمصاعب التي تعترض طريقه.

النتائج:

صنفت إجابات المشاركين إلى ثلاثة أقسام رئيسة وفقًا لأسئلة الدراسة الثلاثة. ومن ثم صيغت النتائج ونظمت طبقًا لذلك التقسيم.

السؤال الأول: ما واقع البحث العلمي في كليات العلوم الإنسانية بجامعة السلطان قابوس؟ ما تقييمك للبحث العلمي بالكلية؟

تظهر النتائج أن هناك نوعا من الرضا على مستوى البحث العلمي وتقدمه بالجامعة عند ما يقرب من نصف (٤٥ ٪) أفراد العينة. فقد عبر هؤلاء بطرق مختلفة عن مستوى البحث العلمي وما يلاقيه من دعم واهتمام من قبل مؤسسات الجامعة المختلفة. ويأتي في مقدمة ذلك التسهيلات المالية ومصادر المعلومات المتوافرة في مكتبات الجامعة التي أثرت إيجابًا على الإنتاج البحثي وفق ما أشار إليه أحد المشاركين بقوله: "وجود تسهيلات مالية ومصادر معلومات مناسبة زاد من الإنتاج البحثي" (٤١). وفي رأي آخر فإن "هناك إمكانية للقيام بأكثر من بحث في السنة لما تقدمه الجامعة من تسهيلات ومصادر" (٤٣). بل إن مشاركًا آخر من الكلية نفسها التي ينتمي إليها المشارك المذكور وصف الحركة البحثية في كليته بالنهضة البحثية الجيدة بتعبيره: " توجد نهضة بحثية جيدة في الكلية وهناك عمل دءوب من قبل عدد من الأساتذة في البحث العلمي" (٤٠). ويرى بعضهم أن الأبحاث الممولة والإستراتيجية لها دور مؤثر في تطوير البحث العلمي وزيادة إنتاجيته. " مستوى الإنتاج البحثي في زيادة ليس وقفًا على المستوى الشخصي للأساتذة وإنما على مستوى الأبحاث الممولة والاستراتيجية" (٤١) (٤٢). ويلخص هذان نظرتهما عن واقع البحث العلمي بكليتهما بقولهما: "حتى لو لم يصل البحث العلمي إلى مستوى الطموح، يبقى أننا وصلنا إلى مراحل متقدمة وبخطى جيدة" (٤١) (٤٥). ويشاركهما هذا الطموح زميل لهما عبر عن رضاه بمستوى البحث العلمي بأنه "مناسب" في ضوء الوقت المتاح لأعضاء الهيئة الأكاديمية، وذلك "في إطار الجهود المبذولة في الاعتماد الأكاديمي للكلية" (٤٠).

ومن ناحية أخرى فهناك من يرى أن مستوى البحث العلمي من ناحية الكم والكيف قليل. عبر عن ذلك اثنا عشر فردًا يشكلون حوالي ٣٠ ٪ من عينة الدراسة. "فالبحث العلمي في الكلية ضعيف" (٣١)،

كما عبر عن ذلك أحد هؤلاء؛ ولذا فهو يحتاج إلى تطوير كما أوضح آخر بقوله: "البحث العلمي في الكلية يحتاج إلى تطوير" (٣٠). كما أفاد آخر بأن مستوى البحث العلمي رغم وجوده في كليته إلا أنه ضعيف بسبب غلبة الأبحاث الكمية المعتمدة على الاستبانات بدلاً من التوجه النوعي للتحليل، يضاف إلى ذلك تفاوت نشاط الأساتذة بين جاد وأقل نشاطًا، ولخص ذلك بقوله: "البحث العلمي موجود ولكن لا يصل إلى مستوى ما أتمناه للكلية فهناك أعضاء نشطين وآخرين أقل نشاطًا، ربما يعود ذلك إلى الضغوطات الإدارية وتوزيع الجداول" (٨). ووصف آخر بيئة البحث في كليته بأنها خاملة. ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب كما يراها معظم الذين أشاروا إلى ضعف مستوى البحث العلمي في كلياتهم. ومن ذلك الأعمال الإدارية والالتزامات الاجتماعية التي تواجه الباحثين العمانيين بشكل خاص فتشغلهم عن البحث العلمي ويبقى تركيزهم منصبًا على تقديم المحاضرات الأكاديمية خلال الفصل الدراسي. وأشار بعضهم إلى انعكاس ضعف المصادر العلمية بمكتبات الجامعة على البحث العلمي في كلياتهم، خاصة كلية الحقوق التي ألحقت بالجامعة حديثا. فقال أحد المنتسبين لهذه الكلية معبرًا عن ذلك: "البحث في الكلية ضعيف وذلك لأن مجال القانون يعتمد بشكل رئيس على المكتبة وهي فقيرة من المصادر" (٣٢). كما أن "نقص عدد أعضاء هيئة التدريس وإثقال الطاقم الموجود بحيث يصل بعضهم إلى تدريس خمسة مقررات وتتجاوز ساعاتهم التدريسية ١٢ ساعة في الأسبوع" (٢٠)، له تأثير مباشر لتدني مستوى البحث العلمي في بعض الكليات.

السؤال الثاني: ما التحديات التي تواجه الباحثين وأعضاء الهيئة الأكاديمية بكليات العلوم الإنسانية بالجامعة في إنجاز أبحاثهم العلمية؟

أظهرت نتائج الدراسة أن الأعباء التدريسية كانت التحدي الأكبر الذي يقف أمام الباحثين وأعضاء هيئة التدريس حيث بلغت نسبتهم ٧٠٪ من أفراد العينة (انظر جدول رقم ٤)، ويشير بعضهم إلى أن "التجويد في التدريس في ظل العبء الحالي يكون على حساب البحث العلمي والعكس صحيح" (٤١)، لما يمثله العبء الدراسي من

ضغط على وقت الباحث الذي من الممكن أن يخصصه للبحث.

وجاءت الأعمال والأعباء الإدارية الملقاة على عاتق أعضاء الهيئة التدريسية من تكليف بمتابعة ملفات إدارية ومهنية معينة، أو تبوئهم مناصب إدارية إضافة إلى الأعمال الأكاديمية التي يقومون بها لتحل في المرتبة الثانية في سلسلة التحديات التي يواجهها البحث العلمي في الجامعة، حيث بلغت نسبة ٣٥٪ من الأفراد الذين شملتهم الدراسة. وبلغ الأمر ببعضهم إلى التعبير عن عدم جرأته حتى في التفكير في إجراء بحث علمي لكثرة ما ألقي عليه من أعباء، حيث عبر أحدهم صراحة عن ذلك بقوله: "الأعباء الإدارية الملقاة على عاتقي لا تسمح لي بإعداد بحث علمي ولا حتى التفكير في ذلك" (٢٠). وأشار آخر إلى "ضيق الوقت المتاح للبحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس بسبب الأعباء التدريسية والإشراف الأكاديمي" (٢١). وهناك أيضًا إشارة إلى تشتت ساعات المحاضرات بين الصباح والمساء على أنه عائق أمام المحاضرين لضبط أوقاتهم وتخصيص ساعات محددة للبحث العلمي.

كما كان لإمكانات المكتبات الجامعية على مستوى الجامعة والكليات، وتوافر المصادر الضرورية والبرامج المستخدمة في إعداد البحوث تأثير واضح وفق ما رآه ٢٥٪ من أفراد عينة الدراسة، ومن أبرز ما ذكر حول هذه القضية "الحاجة إلى أدوات بحث من خارج السلطنة مثل البرمجيات وبعض المصادر؛ فعدم الحصول عليها أو تأخرها يعرقل سير البحث العلمي" (٤٠)، "ضعف المكتبة القانونية في السلطنة، وقلة المصادر في التخصص" (٣٢)، و "عدم توافر البيانات الأساسية في السلطنة في كثير من الأحيان" (١٢).

واعتبر ضعف الحوافز التشجيعية سواء المعنوية أو المالية، و تبني مؤسسات المجتمع للبحث العلمي بالجامعة من المعوقات التي تواجه ما يزيد عن ربع عدد الباحثين (٢٧,٥٪). وعلى الرغم من تبني الجامعة وكذلك مجلس البحث العلمي مشروعات أبحاث، إلا أن ذلك يتطلب من الباحثين القيام بإجراءات طويلة ومعقدة تجعل كثيرًا منهم يترددون في اللجوء إليها والإفادة منها. ومن الإجراءات التي تمت الإشارة إليها مطالبة الباحث بفواتير للمبالغ التي صرفها، فهذه

من التعقيدات بسبب "عدم التمكن من إيجاد فواتير لكل الأشياء المطلوبة لأن بعضها ليست مواد محسوسة" (٤٠). و في رأي هؤلاء فإن اللجوء إلى صرف قيمة مقدرة للمواد التي قد يحتاجها الباحث يمكن أن يكون أفضل للتحكم في المصروفات. وجاء في هذا الإطار أيضًا التعقيدات التي يراها بعضهم مصاحبة للترقية الأكاديمية و عدم وضوح معاييرها، فقد ذكر أحد الباحثين أن "الأبحاث العلمية لا تقدّر بشكل دقيق لغرض الترقية الأكاديمية" (٣٢). واعتبر آخر "لائحة الترقيات بوضعها الحالي مثبطة بسبب صعوبة شروطها و تعقيدها" (١١).

وفي مجتمع عربي إسلامي كان من الطبيعي أن تتم الإشارة إلى قضية الالتزامات الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين ضمن العوامل التي تؤثر في قدرتهم على إنجاز الأبحاث العلمية، حتى بلغت نسبة من اعتبروا ذلك عائقًا أمام إنجازاتهم العلمية ربع عينة الدراسة.

تبين أيضًا أن عضويات اللجان على مستوى الكلية والجامعة تمثل عبئًا ثقيلاً على الهيئة الأكاديمية وتسلب جزءًا كبيرًا من وقت البحث العلمي، حيث ينضم عدد لا بأس منهم في عضويات أكثر من لجنتين في الفصل الواحد ومثلت نسبتهم ١٠٪ من العينة. حيث أشار بعضهم إلى أن "عضويات اللجان خاصة في الفترة الحالية التي تسعى الجامعة فيها إلى الاعتماد الأكاديمي" (١٠) (١٤) (٤٦) تعتبر مرهقة للباحثين وأعضاء هيئة التدريس. وحصلت قضية تحديات النشر العلمي التي يواجهها عضو هيئة التدريس على النسبة السابقة نفسها، فأكد بعضهم على أن "النشر العلمي في السلطنة والجامعة محدودًا جدًا. "فعلى سبيل المثال فإن مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية لا تصدر بصورة منتظمة والمنافسة فيها كبيرة، بحيث لا يتمكن كثير من الباحثين من النشر فيها" (٢). و أشار آخر إلى أن عملية النشر في الوطن العربي بشكل عام تواجه الباحثين بصفة عامة لمحدودية الدوريات العلمية، وصعوبة التواصل مع محرريها أو القائمين عليها. ومع ذلك فإن عضو هيئة التدريس "مطالب بأن يبحث ويحكم ما ينتجه بالإضافة إلى النشر، وهذا يقف عائقًا أمامه عند الرغبة في الحصول على ترقية" (١).

وهناك معوقات أخرى تمثلت في طبيعة البحث الاجتماعي ومتطلباته، حيث حصلت على ٧,٥٪، من آراء أعضاء العينة. فالباحث الاجتماعي يحصل على البيانات المطلوبة للبحث من أفراد المجتمع الذين يخضعون لعدد من العوامل الاجتماعية والنفسية التي قد تكون عائقًا أمام الحصول على معلومات دقيقة منهم. كما أن كثيرًا من هؤلاء من يمتنع عن المشاركة في البحث مما يشكل تحديًا لدى الباحث للوصول إلى النسبة التي يستهدفها لعينة الدراسة (٢٠)(٧).

الجدول رقم (٤) معوقات البحث العلمي في كليات العلوم الإنسانية

م	العنصر	العدد اجمالي المشاركين ٤٠	النسبة
١	العبء التدريسي	٢٨	٧٠٪
٣	كثرة الأعمال الإدارية	١٤	٣٥٪
٤	ضعف الحوافز	١١	٢٧,٥٪
٦	الالتزامات الاجتماعية	١٠	٢٥٪
٢	ضعف والمصادر والبرمجيات	١٠	٢٥٪
٥	تعقيدات الترقية والتقييم	٨	٢٠٪
٧	ضعف التسهيلات	٥	١٢,٥٪
٩	تعقيدات النشر العلمي	٥	١٢,٥٪
٨	عضويات اللجان	٤	١٠٪
١١	ضعف التمويل	٤	١٠٪
١٠	ضيق الوقت المخصص للبحث	٣	٧,٥٪
١٤	عدم كفاءة بيئة العمل	٣	٧,٥٪
١٢	طبيعة البحث الاجتماعي	٣	٧,٥٪
١٣	ضعف العائد من البحث	٢	٥٪
١٥	قلة برامج الدراسات العليا	١	٢,٥٪
١٦	قلة المجموعات البحثية	١	٢,٥٪

وهناك أيضًا عدد من الأعضاء الذين أشاروا إلى أن بيئة العمل في كلياتهم ليست مهيأة بشكل كامل للبحث العلمي، فبعض أعضاء هيئة التدريس يعملون في مكاتب مشتركة. وهذا يؤثر من وجهة نظر كثير من الأساتذة في التركيز في إنجاز الأبحاث بسبب كثرة الدخول والخروج إلى المكتب، بالإضافة إلى اختلاف ساعات الإرشاد للأساتذة (٧).

يعتبر تأثير البحث العلمي في العلوم الاجتماعية المباشر على المجتمع والمؤسسات محدودا، وهذا مما لا شك فيه يؤثر في تعاون بعض الجهات المانحة أو المساهمة في تمويل البحث، فقد عبر عن ذلك ٥٪ من العينة الذين أكدوا أن الابحاث الاجتماعية ليس لها مردود مادي مباشر المجتمع، ولذلك فإنها لا تحظى بأي دعم من القطاع الخاص، على عكس الأبحاث التطبيقية في العلوم والتكنولوجيا التي تجد كثيرًا من المؤسسات التي تهتم بها(٧).

واعتبرت قلة برامج الدراسات العليا في كليات العلوم الإنسانية وحداثة الموجود منها سببًا في ضعف حركة البحث العلمي في تلك الكليات. فوجود تلك البرامج يؤدي إلى زيادة نشاط حركة البحث من خلال الموضوعات التي يطرحها الطلبة المنتسبون بها، والورش العلمية التي تعقد لمناقشة مشروعات الأبحاث التي يقومون بها. كما أشار بعضهم إلى ضعف وجود مجموعات بحثية تعمل على تبني أبحاث مشتركة تساعد في تبادل الخبرات بين الباحثين وتقوم بقيادة البحث العلمي في هذه الكليات عائقًا أمام تطور البحث العلمي بها(١١). كما أن مسألة التفريغ البحثي للأساتذة المشتركين بأبحاث ممولة أمر مهم لتشجيع الأساتذة على البحث "على الرغم من تحمل الجامعة للتكاليف المالية للأبحاث إلا أنه لا يتم تفريغ الأستاذ للبحث" (٥).

السؤال الثالث: ما الحلول التي يراها الباحثون لمشكلات البحث العلمي في كلياتهم، وتساهم في رفع مستوى أبحاثهم ودراساتهم؟

يلخص الجدول رقم (٥) آراء أفراد العينة حيال الحلول التي يرونها مناسبة للتغلب على مشكلات البحث العلمي، وتسهم من ثم في رفع مستوى الدراسات والأبحاث بكلياتهم. ويظهر من خلال الجدول أن أغلبية المشاركين يرون أن الدعم المالي والمعنوي وتخفيف الأعباء الإدارية والتعليمية عن كاهل عضو هيئة التدريس سيسهم بشكل

كبير في تشجيعهم على البحث العلمي بتوفير الوقت المناسب والتمويل المطلوب لإنجاز الأبحاث والدراسات. فقد تجاوز عدد من أشاروا إلى هذه الموضوعات ثلثي أفراد العينة. جاء التحفيز المادي والمعنوي في مقدمتها بنسبة بلغت ٥٥٪ (٣٧,٥٪ للأول و١٧,٥٪ للثاني)، تلاه اقتراح تخفيف العبء الدراسي على أعضاء الهيئة الأكاديمية ٢٧,٥٪، وتخصيص وقت محدد للبحث العلمي بنسبة ١٥٪. ومن وجهات النظر البارزة في ذلك أن "تشجيع الباحثين- بمنحهم حوافز مادية ومعنوية - يعود عليهم بفائدة يشعرون بقيمتها في أعمالهم" (٤٠). كما أن اتاحة الوقت والتمويل المناسبين للبحث العلمي (٤١)، وتقديم "الدعم المالي وتوفير الوقت بتقليل عدد ساعات التدريس ومسؤوليات العمل الأخرى" (٦)، إضافة إلى تشجيع الباحثين على المشاركة فى المؤتمرات و رفع مساهمة الجامعة في تمويلها (٤٦)(٤٧)، كل ذلك سيؤدي من وجهة نظر هؤلاء المشاركين إلى زيادة اهتمام الباحثين بالدراسات العلمية ورفع مستوى البحث العلمي بالجامعة.

ومن مظاهر الدعم المادي والمعنوي "إعطاء الباحث وقت إضافي مدفوع الأجر فوق العبء التدريسي بحيث يتلقى مقابله مبالغ مالية في حالة إنجازه أبحاث معينة" (٤٠)، إضافة إلى "تخفيف العبء التدريسي على الأساتذة المنتجين للبحث العلمي" (٤١)، و"توفير مبالغ مالية في حالة الاستعانة بمساعد باحث أو لجمع البيانات" (٨). إضافة إلى دعم الباحث بمكافأة مالية مقابل كل بحث ينشره في مجلة عالمية، وهذا معمول به في بعض البلاد المجاورة كما أشار بعض المشاركين إلى "بعض الدول المجاورة تمنح مقابل مادي عن كل بحث ينشره الأستاذ" (٣٢). يضاف إلى ذلك "تشجيع أعضاء هيئة التدريس بمكافأتهم ماليًا عند القيام بالنشر في الدوريات المحكمة كما هو معمول به في إيران والمملكة العربية السعودية على سبيل المثال" (٢٠). و تجدر الإشارة إلى أن هذا الاقتراح بدأ العمل به بجامعة السلطان بدءًا من العام الحالي ٢٠١٤، وبأثر رجعي لعام واحد.

وإلى جانب الدعم المالي المباشر هناك مظاهر للحفز المادي أشار إليها بعضهم أنها تتمثل في دعم الأقسام الأكاديمية بتخصيص موازنات خاصة بها " للبحث العلمي لشراء الطابعات والأحبار والورق وغيرها دون تدخل من إدارة الكلية، وتخصيص غرفة لهذه التجهيزات" (١٠). ويتفق مع هذا أيضًا ما أشار اليه عضو آخر بضرورة " تهيئة الموظف

بدعمه بالموارد المالية والتسهيلات كافة كحاسوب وطابعة وغيرها" (١٣).

أما التحفيز المعنوي فيظهر من بعض الآراء المنادية بتكريم الباحثين والاعتراف بجهودهم في خدمة البحث العلمي بالجامعة. "فتكريم إدارة الجامعة للأساتذة الذين يقدمون أبحاثًا جيدة" (٥)، و"التحفيز المعنوي من خلال الإشادة بجهود الباحثين" (١١)، وتقديم " رسائل الشكر لهم عند القيام بنشر أي بحث علمي" (١٠) يشعرهم بتقدير الجهد الذي بذله كل منهم ويحفزه على الاستمرار وبذل المزيد من الجهد والعمل.

وفي مقابل المطالبة بالتحفيز المادي والمعنوي، هناك من يرى بأن "تفعيل سياسة الثواب والعقاب" (٣١)، سيكون له مردود إيجابي على البحث العلمي بجامعة السلطان قابوس، حيث أشار إلى ذلك ٥٪ من أفراد العينة الذين أكدوا أن إجراء البحوث والدراسات يعتبر من صميم عمل الأستاذ الجامعي، فإن التقصير في أدائها يعتبر إخلالاً من هذا العضو بواجباته، مما يستوجب النظر في مساءلته، أسوة بكل صاحب عمل قصر في عمله. ويقترح أحد المشاركين "إيقاف الزيادة السنوية للأساتذة في حالة عدم نشر أي أبحاث علمية لهم خلال سنتين" ويرى ذلك "تشجيعًا لهم على البحث والدراسة" (٥).

كما أن هناك عددًا من المشاركين يشكلون ١٥٪ من عينة الدراسة أشاروا إلى ضرورة "تقليل الأعباء الإدارية والمهنية التي تثقل كاهل عضو هيئة التدريس وتعوقه عن أداء رسالته العلمية في البحث والتطوير (الأعباء الإدارية، واللجان)" (٤٢)(٤٥)(٤٨). ومع ذلك فهناك وجهات نظر تدعو الباحث نفسه "أن يوازن بين البحث العلمي والمشاركة في الأعمال الإدارية واللجان، وخدمة المجتمع" (٤٢). فكل هذه الأعمال – كما يراها هؤلاء – تدخل في صميم مهام عضو هيئة التدريس، ومن ثم فلا بد من القيام بها مجتمعة دون إخلال بأي منها.

تشجيع اللقاءات العلمية والمؤتمرات والاهتمام بالنشر العلمي من خلال إصدار المجلات العلمية المتخصصة بصورة منتظمة من شأنه أن يوجد بيئة علمية داخل كليات الجامعة قادرة على تحفيز الباحثين لزيادة انتاجهم العلمي. كما سيفتح الباب أمام كثير من الباحثين – الذين يجدون صعوبة في نشر دراساتهم في مجلات خارجية، أو المشاركة بها في مؤتمرات عالمية – للمشاركة في المؤتمرات المحلية،

ونشر مقالاتهم في المجلات العلمية المحكمة التي تصدر في كلياتهم. وهذا ما أشار إليه ١٠٪ من عدد المشاركين في هذه الدراسة الذين يرون أن ما تقدمه الجامعة في هذا المجال غير كاف لتحفيز عدد من الأكاديميين للمشاركة في المؤتمرات العلمية التي تعقد خارج البلاد. ومن هنا فإن تعزيز هذا الجانب إضافة إلى زيادة الأنشطة العلمية بالجامعة وذلك من خلال "إقامة المؤتمرات والملتقيات العلمية" (٣٢). ويدخل في هذا الإطار أيضًا ضرورة الإصدار المنتظم للمجلات العلمية بالجامعة وهو ما أشار إليه صراحة ٥٪ من عينة الدراسة.

الجدول رقم (٦) الحلول المقترحة لمشكلات البحث العلمي

م	الحل المقترح	عدد الآراء (إجمالي المشاركين ٤٠)	النسبة
١	التحفيز المادي	١٠	٪ ٣٧
٢	تخصيص وقت محدد للبحث العلمي	٦	٪ ٢٢,٢
٣	التحفيز المعنوي	٥	٪ ١٨,٥
٤	تخفيف العبء الدراسي	٥	٪ ١٨,٥
٥	تقليل الأعباء الإدارية	٣	٪ ١١,١
٦	تشجيع المشاركة في المؤتمرات	٣	٪ ١١,١
٧	تعزيز المصادر العلمية	٣	٪١١,١
٨	الإصدار المنتظم للمجلات العلمية	٢	٪ ٧,٤
٩	تفعيل سياسة العقاب والثواب	٢	٪٧,٤
١٠	تكريم الباحثين	١	٪ ٢,٥
١١	تعزيز الأنشطة العلمية	١	٪ ٢,٥
١٢	النقاش العلني للأطروحات العلمية	١	٪ ٢,٥
١٣	وضع خطة بحثية للجامعة	١	٪ ٢,٥
١٤	الارتقاء بأبحاث طلبة الدراسات العليا	١	٪ ٢,٥
١٥	استقطاب الباحثين	١	٪ ٢,٥
١٦	التعاون مع الجهات المختلفة بالدعوة بعقد أبحاث مشتركة	١	٪ ٢,٥
١٧	التفرغ البحثي	١	٪٢,٥

وعلى الرغم من تطور النشر الإلكتروني واشتراك مكتبات الجامعة في عدد من قواعد البيانات العلمية والدوريات الإلكترونية في جميع التخصصات، إلا أن هناك من اقترح "توفير المصادر في كليته من خلال مكتبة الكلية" (١٣)، وأشار آخر إلى ضرورة "رفد المكتبة بمصادر أكثر بحيث تكون الوجهة الأولى للباحثين في مجال التخصص (الذي ينتمي إليه) في السلطنة" (٣٢). وهناك بعض التخصصات في العلوم الإنسانية كالتاريخ وعلوم اللغة العربية وعلوم الشريعة الإسلامية تعتمد في كثير من أبحاثها على مصادر علمية مخطوطة ووثائق وهو ما يشكل عبئًا على الباحثين فيها. ومن هنا فيرى المتخصصون في هذه المجالات ضرورة سعى الجامعة لاقتناء هذه المصادر، والتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى التي تحوي مكتباتها على أعداد منها.

وبالإضافة إلى المرئيات الواردة أعلاه هناك من أشار إلى "الحاجة إلى دورات تدريبية في مجال البحث خاصة في البرامج المستخدمة في تحليل البيانات وفي مناهج البحث" (٢١)، ووضع خطة بحثية للجامعة، وتطوير أبحاث طلبة الدراسات، واستقطاب الباحثين المتميزين من مختلف التخصصات، والتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة داخل البلاد وخارجها في مجال البحث العلمي والدعوة إلى إقامة مؤتمرات وأبحاث مشتركة. كما أن مسألة التفريغ البحثي للأساتذة المشتركين بأبحاث ممولة أمر مهم لتشجيع الأساتذة على البحث "على الرغم من تحمل الجامعة للتكاليف المالية للأبحاث إلا أنه لا يتم تفريغ الأستاذ للبحث" (٥).

مناقشة النتائج:

تعتبر الدراسات التي تهدف إلى التعرف إلى واقع البحث العلمي ومشاكله من أهم الدراسات التي يمكن الاعتماد عليها في تطور العمل بالجامعات ومراكز البحث وذلك من خلال ما تقدمه من نتائج يستفاد منها لتطوير البحث العلمي الذي بدوره يكون سببًا لتطور المجتمعات والنهوض بمستواها الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي. اعتمدت هذه الدراسة على منهج البحث النوعي من خلال إجراء مقابلات مفتوحة مع عدد من الأساتذة والباحثين في كليات العلوم الإنسانية في جامعة السلطان قابوس لمعرفة واقع البحث العلمي في كلياتهم والمشكلات

التي يواجهونها في ذلك، كما سبرت الدراسة تطلعاتهم ومقترحاتهم فيما يتعلق بحل الصعوبات التي تواجههم في إعداد البحث العلمي.

وقد أظهرت النتائج أنه على الرغم من كثرة الشكوى والتذمر من مستوى البحث العلمي بجامعة السلطان قابوس، فإن نسبة كبيرة من الباحثين (يقرب من نصف أفراد العينة) يشعرون بنوع من الرضا لمستوى البحث العلمي الذي حققته كلياتهم. فهناك عمل دؤوب ونهضة علمية بحثية خاصة مع ارتفاع نسبة الأبحاث الممولة والاستراتيجية، إضافة إلى الدعم والاهتمام من قبل مؤسسات الجامعة المختلفة والمتمثل في التسهيلات المالية ومصادر المعلومات المتوافرة في مكتبات الجامعة. أما أصحاب وجهة النظر الأخرى والمتمثلة في ضعف الإنتاج العلمي في كلياتهم كمًا وكيفًا، فقد بنوها على أساس أن البحث العلمي لم يصل إلى مستوى الطموح الذي يتطلعون إليه، وتطلعهم من ثم إلى رؤية خطط طموحة ترمي إلى الارتقاء بالبحث العلمي وتطويره. وهذا ما تتفق معه دراسات أخرى بحثت موضوع البحث العلمي في العالم العربي، مثل دراسة قاسم (٢٠١١) التي خلصت إلى أن العالم العربي يسهم بـ ١,١٪ فقط في مجال النشر العلمي. والبريدي (٢٠١١) الذي أشار إلى ضعف الإبداع في الإنتاج العلمي، وغلبة النمط الكمي على الأبحاث العلمية، وضمور الإبداع المصطلحي كعوامل أساسية لضعف البحث العلمي في العالم العربي.

أما معوقات البحث العلمي في الكليات موضوع الدراسة فقد تجلت في كثرة الأعباء التدريسية والمهام الإدارية والمهنية التي يرى الأكاديميون أنهم مثقلون بها؛ مما يصرفهم عن البحث العلمي. كما ظهرت بعض الشكاوى من ضعف الإمكانات الموفرة لبعض جوانب البحث كالمصادر العلمية والبرامج المستخدمة في إعداد البحوث وإدارتها. يضاف إلى ذلك ضعف الحوافز التشجيعية وكثرة الالتزامات الاجتماعية. كما برزت قضية النشر العلمي التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس كظاهرة مهمة تتبلور في نقص المجلات العلمية العربية وعدم انتظام صدور كثير منها. وبما أن هذا البحث يتصدى لقضية البحث العلمي في الكليات ذوات الطبيعة الاجتماعية والإنسانية فقد ظهرت بعض الآراء التي ترى ضعف تأثير

البحث العلمي في العلوم الاجتماعية على المجتمع، وذلك لعدم الشعور بها وإحجام القطاع الخاص المساهمة في تمويلها. وهذه النتائج أيضًا لا تبعد كثيرًا عن ما توصلت إليه الدراسات الأخرى. ففي دراسة قام بها and Mrad, Hanafi Arvanitis (٢٠١٣) إشارة إلى أن الصعوبات التي تواجه الباحث العربي متشابهة في معظم الدول العربية، وتتمثل في ضيق وقت الباحث لكثرة الأعباء التدريسية والإدارية الملقاة على عاتقه، وضعف التعاون بين الباحثين أنفسهم، وصعوبة الترقيات الأكاديمية، إضافة إلى نقص المجلات العربية المدرجة في قواعد البيانات العالمية وأهمها SCOPUS و(WoS) Web of Science. كما أن عامل ضعف الرابط بين البحث العلمي وخطط التنمية في المجتمع هي نتيجة اشتركت فيها هذه الدراسة مع دراسة كل من دودين (٢٠٠٨م)، والبريدي (٢٠١١م). أما عدم وضوح الرؤى وغياب استراتيجيات البحث العلمي التي أشار إليها بعض أعضاء هيئة التدريس المساهمين في هذه الدراسة توافق ما أشار إليه الهيثي (١٩٩٩م) وقنوع (٢٠٠١م)، ودودين (٢٠٠٨م). وقد أشار Al-Zeer (2010) و Lodhi (2012) إلى ضعف الحافز للبحث العلمي، والاهتمام بالتعليم أكثر من البحث في جامعات الدول النامية من الصعوبات التي تواجه الباحثين في هذه الدول. وهذا أيضًا ما عبر عنه عدد من الأكاديميين بجامعة السلطان قابوس.

أما أبرز الحلول لرفع مستوى البحث العلمي وتطويره والتي أشير إليها من قبل المشاركين في الدراسة فتتمثل في زيادة الدعم المالي والمعنوي وتخفيف الأعباء الإدارية والتعليمية عن كاهل عضو هيئة التدريس إضافة إلى التحفيز المادي، وتفعيل سياسة الثواب لأصحاب الإنجازات البحثية والعقاب لمن يكتفي بالتدريس عن البحث باعتباره تخلى عن جانب مهم من مسؤولياته. وتظهر النتائج أيضًا أن تشجيع اللقاءات العلمية والمؤتمرات والاهتمام بالنشر العلمي من خلال إصدار المجلات العلمية المتخصصة بصورة منتظمة من شأنه أن يوجد بيئة علمية داخل كليات الجامعة قادرة على تحفيز الباحثين لزيادة إنتاجهم العلمي. ويفتح الباب أمام كثير من الباحثين – الذين يجدون صعوبة في نشر دراساتهم في مجلات خارجية، أو المشاركة بها في مؤتمرات عالمية – للمشاركة في المؤتمرات المحلية، ونشر

مقالاتهم في المجلات العلمية المحكمة التي تصدر في كلياتهم. ومن المقترحات المهمة أيضًا إيجاد برامج تدريبية في مجال البحث خاصة في البرامج المستخدمة في تحليل البيانات وفي مناهج البحث، ووضع خطة بحثية للجامعة، وتطوير أبحاث طلبة الدراسات العليا، واستقطاب الباحثين المتميزين من مختلف التخصصات، والتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة داخل البلاد وخارجها في مجال البحث العلمي والدعوة إلى إقامة مؤتمرات وأبحاث مشتركة. ويظهر الإنتاج الفكري في مجال البحث العلمي أن العوامل اللازمة لرفع مستوى البحث العلمي وتطويره في العالم العربي متشابهة إلى حد كبير. فقد رصدت راضي (٢٠١٢) أربعة عشر إجراءً لابد من اتباعها في الجامعات الفلسطينية اذا ما أريد لها أن تكون رائدة في مجال البحث العلمي، تسعة من هذه الإجراءات تتطابق تمامًا مع النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. ومن ناحية أخرى قدم Mrad, and Arvanitis Hanafi (٢٠١٣م) عددًا من الاقتراحات لتطوير البحث العلمي بالجامعات العربية أبرزها: ضرورة تحويل الأبحاث العلمية إلى منتجات أو خدمات من أجل ربط البحث العلمي بمؤسسات القطاع الخاص، وهذا تمت الإشارة إليه في هذه الدراسة عند الحديث عن ضرورة توطيد العلاقة بين مؤسسات البحث العلمي ومؤسسات المجتمع المختلفة؛ ضرورة تخصيص ما لا يقل عن ٣٠٪ من وقت عضو هيئة التدريس للبحث العلمي وتعيين باحثين متفرغين للتدريس، وأن يدمج ذلك من ضمن مؤشرات الأداء للمؤسسات التعليمية، وهذه النقطة أيضًا كانت محل اهتمام الباحثين العمانيين الذي عبروا عن ضرورة تخصيص وقت أكبر لعضو هيئة التدريس للبحث العلمي، وأن تقوم الجامعة بتعيين باحثين مساعدين مهمتهم مساعدة الأكاديميين في جمع وتحليل البيانات اللازمة لأبحاثهم. ومن الاقتراحات أيضًا إصدار مجلات متخصصة باللغة العربية وتعزيز التواصل بين الباحثين من خلال المؤتمرات واللقاءات العلمية، وهي مقترحات توصلت إليها نتائج هذه الدراسة أيضًا. وهكذا نرى أن هموم الباحث العربي تكاد تكون واحدة في معظم أقطار العالم العربي، على الرغم من تفاوت الوضع الاقتصادي والدعم المادي الذي تحصل عليه الجامعات

العربية. فقلة عدد الباحثين ونقص عدد المجلات العربية المحكمة وصعوبة النشر العلمي في المجلات العالمية، إضافة إلى ما يواجهه البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية خصوصًا من ضعف استجابة المقصودين بالدراسة كلها عوامل مشتركة بين الباحثين العرب.

الخلاصة والتوصيات:

وخلاصة القول إنه مع تأكيد أهمية البحث العلمي في كليات العلوم الإنسانية بجامعة السلطان قابوس، وتوافر الكثير من التسهيلات التي يمكن أن تؤدي إلى تطوره و ازدهاره، إلا أنه لا يخلو من بعض العقبات التي تقف عائقًا أمام كثير من الباحثين للقيام به على الوجه الأمثل. وتمثلت أهم الصعوبات – التي يواجهها الباحثون في الجامعة – في كثرة الأعباء الإدارية والأكاديمية، وصعوبة النشر العلمي لقلة الدوريات العلمية العربية وضعف تواصل الباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية. يضاف إلى ذلك الشكوى من ضعف وضوح متطلبات الترقيات الأكاديمية والحاجة إلى رفع الحوافز المادية والمعنوية.

وفى ضوء ذلك فإن هذه الدراسة تقترح عددًا من التوصيات نوجزها في الآتي:

١- وضع معايير واضحة ومحددة للترقيات الأكاديمية.

٢- دعوة مؤسسات المجتمع المدني وحثها للمساهمة في دعم البحث العلمي بالجامعة.

٣- إقامة ورش عمل ولقاءات عامة لأفراد المجتمع لتعريفهم بأهمية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، وأهمية مشاركتهم فيه.

٤- تكوين مجموعات بحثية لدراسة بعض الظواهر المهمة للمجتمع.

٥- إصدار عدد من المجلات العلمية المحكمة باللغتين العربية والإنجليزية ودعمها لتكون منتظمة الصدور.

٦- تسويق برامج الدراسات العليا بالجامعة داخليًا وخارجيًا لتتمكن من اجتذاب أعداد أكبر من الطلبة ذوي المهارات البحثية.

٧- توفير منح بحثية لباحثين من داخل البلد وخارجها لدراسة موضوعات معينة بالتعاون مع باحثين من الجامعة.

٨- تخفيف العبء الإداري والتدريسي للباحثين الذين يحصلون على مشروعات بحثية ممولة من خارج الجامعة.

٩- تسهيل الإجراءات الإدارية والمالية المتعلقة بالمشروعات البحثية.

ولمواصلة رصد و استقصاء جوانب البحث العلمي بجامعة السلطان قابوس فإن هذه الدراسة تقترح دراسة عدد من الموضوعات المتعلقة بهذا الجانب ومن بينها دراسة واقع البحث العلمي في كليات العلوم التطبيقية، وأثر التطور التقني لإتاحة مصادر المعلومات على جودة البحث العلمي، إضافة إلى دراسة تحليلية لبرامج الدراسات العليا بالجامعة للتعرف إلى إسامها في رفع مستوى البحث العلمي بالجامعة.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية:

١- البرغوثي، عماد وأبو سمرة، محمود (٢٠٠٧م). "مشكلات البحث العلمي في العالم العربي". **مجلة الجامعة الإسلامية**، مج١٥، ع٢، ص ١١٣٣-١١٥٥.

٢- البريدي، عبدالله بن عبدالرحمن. (٢٠١١). "ضعف الإنتاج البحثي الإبداعي في العالم العربي: المظاهر والمعوقات والحلول مع التركيز على العلوم الإدارية". **مجلة العلوم الادارية والاقتصادية**، مج ٤، ع١: ص ٣٩-٨٣.

٣- البيلي، محمد عبدالله (١٩٩٣م). "واقع البحث التربوي ومعومقاته في دولة الامارات العربية المتحدة". **مجلة كلية التربية في جامعة الامارات العربية المتحدة**، ع٨، ص١٢٠-١٥٠.

٤- دودين، حمزة محمد (٢٠٠٨م). **البحث العلمي في العالم العربي: واقع وتطلعات**. مركز زايد للتاريخ والتراث.

٥- راضي، ميرفت محمد (٢٠١٢). تصور مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية. المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، المنعقد بجامعة الخليج بالبحرين ٤- ٥ أبريل ٢٠١٢م http://se.uofk.edu/multisites/UofK_se/images/stories/se/papers/58.pdf. (استرجع بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٧)

٦- عبدالوهاب، عبدالوهاب جودة (١٤٣٠). "الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي وتحدياتها بسلطنة عمان". **منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠/٦/٢

٧- قاسم، خالد مصطفى (٢٠١١م). تحديات **البحث العلمي العربي في ضوء الأزمة العالمية على الصناعات المعرفية العربية (رؤية مستقبلية)**. **http://drkhaledkassem.blogspot.com/2011/05/blog-post_24.html** (استرجع بتاريخ ٢٠١٣/٠٨/٢٠).

٨- قنوع، نزار (٢٠٠١). "واقع البحث العلمي: ضروراته ومعيقاته ودور الجامعة فيه". مسقط: **ندوة المؤتمر العربي الأول للبحوث الادارية والنشر**.

٩- كاظم، علي مهدي والجمالي، فوزية بنت عبد الباقي (٢٠٠٤م). "معوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس ومقترحات حلها". **المجلة العربية للتربية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ٢٤ (١)، ٤٥-٨٤.

١٠- الكفري، مصطفى العبد الله (٢٠٠٣م). "الجامعات العربية بين المهمة التدريسية والبحث العلمي". **الحوار المتمدن**، ع٦١٨.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=10698

١١- مجلس البحث العلمي (٢٠١٠م). نبذة عن مجلس البحث العلمي. مجلس البحث العلمي.
http://www.trc.gov.om/TRCWebsite/A_About_TRC.htm. (استرجع بتاريخ ٢٠١٣/٠٨/٢٠).

١٢- مرسي، محمد عبدالعليم (١٩٩١م). **البحث العلمي عند المسلمين بين مسيرات الماضي ومعوقات الحاضر**. الرياض: دار عالم الكتب، ط١.

١٣- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار **(٢٠١١). البحث العلمي في مصر... هل يكفل التقدم المنشود؟** www.idsc.gov.eg/Upload/.../scientific_research.pdf

١٤- الهنائي، خالصة (٢٠٠٩). "مراكز البحث العلمي ودورها في تفعيل التواصل العلمي: سلطنة عمان أنموذجا". **مؤتمر فيلاديلفيا الدولي الرابع عشر (ثقافة التواصل)**، ٣-٥ نوفمبر ٢٠٠٩م.

١٥- الهيثي، نوزاد (١٩٩٩م). "دور مراكز البحوث في التنمية في الوطن العربي". شئون عربية، ع ٩٩.

المصادر الأجنبية:

16- Al-Zeer, Naim Musa (2010). "Obstacles Facing Scientific Research in the Arab World". **Interdisciplinary Journal of Contemporary Research In Business**. V. 2, N.4, pp 139-146.

17- Lodhi, Ahmad Sohail (2012). "A pilot study of researching the research culture in Pakistani public universities: the academics' perspective". **Procedia - Social and Behavioral Sciences**, No.31, pp. 473 – 479.

18- Mard, Fuad, Hanafi, Sari, and Arvanitis, Rigas (2013). Scientific

production in the Arab countries. ESCWA/OES/2013/W.P.2. 8July 2013 **http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_OES_13_WP-2_E.pdf** (17/4/2014).

19- Oppenheim, A. (2001). **Questionnaire Design, Interviewing and Attitude Measurement,** London: Continuum International Publishing Group.

20- Silverman, D. (2005). **Doing qualitative research: A practical handbook**. London: SAGE.

21- Yates, S. (2004). **Doing social science research**. London: SAGE.

***